وصف عباس بأنه «ضعيف وعاجز»

أولمرت يقول إنه بدون شريك ومضطر لتنفيذ «عملية تجميع»

■ تل أبيب ـ يو بي أي: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت إنه من دون وجود شريك فلسطيني فلن تكون هناك إمكانية أمام إسرائيل سوى المبادرة الى «عملية تجميع».

وأفادت الإذاعة الإسرائيلية العامة امس الثلاثاء إن أقوال أولمرت الذي يزور الولايات المتحدة جاءت في أعقاب لقائه مع وزير الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس وعرض خلاله «خطة التجميع» الأحادية الجانب.

وقال أولمرت لرايس إن إسرائيل ستبذل جهودا كبيرة للتمسك بخارطة الطريق «لكن ثمة شكوك حول ما إذا كانت حماس ستتغير».

واعتبر أولمرت أن «الفوضى تسود السلطة الفلسطينية ومن الصعب جدا التقدم بموجب خارطة الطريق».

وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن رايس طرحت أسئلة كثيرة حول «خطة التجميع» الأحادية الجانب لكن أولمرت لم يعرض تفاصيل الخطة.

وأمهل أولمرت الفلسطينيين مدة تتراوح بين 6 حتى 9 شهور «لإيجاد شريك فلسطيني» قبل أن ينتقل لتنفيذ خطوات أحادية الجانب وفقا لـ«خطة التجميع».

يشار الى ان عشية سفره الى واشنطن رفض أولمرت اعتبار الرئيس الفلسطيني محمود عباس شريكا في مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

وقال أولمرت في مقابلة أجرتها معه شبكة «سي أن أن» التلفزيونية الأمريكية إن عباس «ضعيف وعاجز» عن التوصل لاتفاق مع إسرائيل.

من جانبه شدد عباس في تصريحات صحافية خلال الأيام الأخيرة على أنه قادر على تمثيل الفلسطينيين وأنه مخول بذلك من الشعب الفلسطيني.

وفي موازاة ذلك قال رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية ونشرتها امس إن انسحاب إسرائيل الى حدود 1967 سيقود الى سلام في المنطقة والى هدنة طويلة الأمد.

وفي رد فعل إسرائيلي أولي نقلت الإذاعة الإسرائيلية عن مصادر في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي رفضها تصريحات هنية.

وكررت المصادر الإسرائيلية ذاتها مطالبتها هنية بالاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين ونبذ العنف.

رئيس السلطة الفلسطينية يدعو لانجاح الحوار الداخلي

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ اف ب: دعا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس امس الثلاثاء لانجاح الحوار الوطني الفلسطيني المقرر ان يبدأ غدا الخميس المقبل بين جميع الفصائل الفلسطينية وبرعاية عباس في كل من رام الله وغزة. وقال عباس خلال لقائه في مكتبه في رام الله مع لجنة الحوار الوطني الفلسطيني التي تضم جميع الفصائل الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني «ان الكل يشعر اننا وان القضية الوطنية الفلسطينية في خطر ويجب ان نتداعى جميعا من اجل انجاح الحوار».

واضاف «ارجو من جميع الفصائل والمسؤولين ان يكونوا على قدر المسؤولية الوطنية للوصول الى نتائج ايجابية وليس ان يكون الحوار من اجل الحوار».

وقال ان «قطاعات الشعب الفلسطيني كلها حريصة على الوحدة الوطنية وعلى انجاح الحوار للوصول الى نتائج ايجابية وتقدمت مبادرات قيمة في هذا المجال واخص بالذكر مبادرة اسرانا الابطال في سجون الاحتلال الاسرائيلي الذين يشعرون معنا».

وكان معتقلون فلسطينيون من كافة الفصائل اطلقوا في 10 ايار (مايو) مبادرة «وطنية ديمقراطية» تقوم على «توحيد الخطاب الفلسطيني».

ووقع المبادرة معتقلون بارزون لا سيما امين سر حركة فتح مروان البرغوثي، والشيخ عبد الخالق النتشة، عضو الهيئة القيادية العليا لحركة حماس، وعبد الرحيم ملوح نائب امين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والشيخ بسام السعدي من حركة الجهاد.

وتابع عباس «ان الوطن في خطر وعلينا جميعا ان نعمل لانجاح الحوار والتوصل الى السبل التي يمكن من خلالها تحقيق اهدافنا الوطنية وخاصة انجاز قضايا الوضع النهائي واخص قضايا اللاجئين والحدود والقدس والاستيطان للوصول الى اقامة دولتنا الفلسطينية».

من جانبة قال عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني خلال اللقاء «انطلقت مبادرة الحوار انطلاقا من حسنا الوطني الكبير وخاصة في هذا الوضع الذي نعيشه ومن اجل المستقبل». واضاف «يجب ترتيب البيت الفلسطيني والوصول الى توافق وطني من اجل تحقيق امانينا بالحرية والاستقلال» مشددا على ان «الحوار الوطني سيعطي قوة حقيقية لوحدتنا الوطنية من اجل نزع فتيل الاحتقان في الشارع الفلسطيني».

ومن المقرر ان يشارك في الحوار الفلسطيني الداخلي جميع الفصائل الفلسطينية وممثلو المجتمع المدني والمجلس التشريعي ورؤساء البلديات وشخصيات فلسطينية مستقلة.

ويفتتح الرئيس عباس جلسات الحوار في مقر الرئاسة في رام الله بكلمة تدعو للوصول الى استراتيجية فلسطينية موحدة واليات لتحقيق ذلك وخطاب سياسي فلسطيني موحد خاصة في ظل تصاعد التوتر بين الفصيلين الاكبر في الساحة الفلسطينية حركتي حماس وفتح.

ويستمر الحوار لمدة يومين حيث سينتقل المتحاورون في اليوم الثاني الى مقر المجلس التشريعي في كل من رام الله وغزة.

الرئيس عباس لدى لقائه عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني امس في رام الله

اعتقال قائد كتائب عز الدين القسام في الضفة الغربية

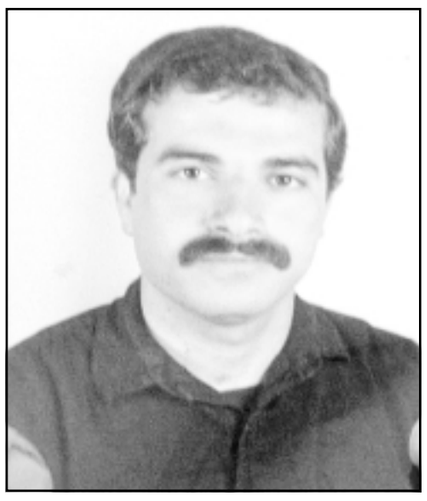

رام الله (الضفة الغربية) ـ من ناصر ابو بكر:

اعلن مصدر عسكري اسرائيلي ان القوات الاسرائيلية اعتقلت ابراهيم حامد، قائد كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) في الضفة الغربية، في عملية توغل في رام الله امس الثلاثاء.

واكد المصدر العسكري الاسرائيلي ان حامد (41 عاما) متهم بتنظيم عدد من الهجمات بينها عمليات مسلحة في مقاه في تل ابيب اسفرت عن سقوط 55 قتيلا منذ 2001.

وطوقت وحدة من الجيش الاسرائيلي قوامها حوالي اربعين الية عسكرية وجرافتين وسيارة من وحدة المستعربين المنزل المكون من طبقتين الذي كان حامد موجودا فيه والواقع قبالة منزل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، كما افاد مراسل وكالة «فرانس برس».

وشرعت الوحدة فورا باطلاق النار على المنزل وسمع دوي انفجارات عنيفة في محيط المنزل تبين انها قنابل القيت على ابواب المبنى ونوافذه وادت الى تحطيمها بالكامل قبل ان تقتحم وحدات من الجيش المنزل برفقة كلاب بوليسية.

وحسب شهود عيان، فان الجنود اجبروا حامد تحت تهديد السلاح على خلع ملابسه وتم اعتقاله واقتياده الى معسكر بيت ايل شمال رام الله حيث توجد قيادة الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية.

وقال المصدر العسكري الاسرائيلي ان الوحدة الاسرائيلية طوقت المبنى ثم فتحت النار باتجاهه بعد ان دعت الناشط الى الاستسلام.

واعتبرت حركة المقاومة الاسلامية حماس ان اعتقال قائد كتائب عز الدين القسام في الضفة الغربية «تصعيد اسرائيلي خطير».

وقال عضو القيادة السياسية في حماس فرحات اسعد لوكالة فرانس برس «ان اعتقال قائد كتائب القسام في الضفة الغربية في ظل الهدوء من جانب الشعب الفلسطيني وحركة حماس تصعيد خطير واستفزاز للشعب الفلسطيني ومحاولة اسرائيلية لعدم اعطاء اي فرصة للاستقرار والهدوء واشاعة اجواء السلام في المنطقة».

وكان قائد كتائب القسام في الضفة الغربية ملاحقا منذ العام 1998 لكنه نجح في الافلات من عمليات البحث عنه بتغيير مكان اقامته باستمرار. وقد نجا من محاولة اغتيال عندما تم نسف مبنى في رام الله في 2004 ظنت اسرائيل انه كان يتحصن فيه. وتتهمه اسرائيل بالمسؤولية عن مقتل احد عشر شخصا في انفجار سيارة مفخخة في القدس الغربية في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) 2001، ومقتل تسعة اشخاص في هجوم على الجامعة العبرية في القدس في 31 تموز (يوليو) 2002، ومقتل 12 آخرين في عملية استشهادية في مقهى في القدس في التاسع من آذار (مارس) 2002.

كما تحمله اسرائيل مسؤولية مقتل ستة اشخاص في عملية استشهادية جنوب تل ابيب في السابع من ايار (مايو) 2002، وهجمات اخرى بينها هجوم على مستودع محروقات وعلى سكك حديد.

وتتهمه ايضا بمواصلة التخطيط لهجمات جديدة. علما ان حماس اوقفت هجماتها عمليا منذ عام ونصف. (اف ب)

رئيس اركان الجيش الاسرائيلي: الضغط على حماس قد يدفع الفلسطينيين الى التطرف

■ القدس ـ اف ب: اعتبر رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الجنرال دان حالوتس امس الثلاثاء ان الضغوط الاقتصادية التي تمارس على حركة حماس قد تدفع الفلسطينيين الى التطرف، وفق ما نقلت الاذاعة العامة الاسرائيلية.

وحذر حالوتس الذي تحدث في جلسة مغلقة امام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست من تأثير استمرار الضغوط الاقتصادية التي قد تدفع الرأي العام الفلسطيني الى «اتخاذ مواقف متطرفة»، بحسب الاذاعة.

واثر فوز حماس في الانتخابات التشريعية في 25 كانون الثاني (يناير)، جمدت اسرائيل نحو خمسين مليون دولار شهريا كانت تدفعها للسلطة الفلسطينية، هي بمثابة ضرائب على منتجات مستوردة الى الضفة الغربية وقطاع غزة عبر المنافذ الاسرائيلية.

كذلك، اوقف الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة مساعداتهما المباشرة للسلطة الفلسطينية كونهما يعتبران حماس «منظمة ارهابية».

وتوقع حالوتس بحسب الاذاعة ان تتواصل الفوضى والمواجهات في قطاع غزة بين حركتي حماس وفتح، لكنها لن تتحول حربا اهلية.

ورأى ان ايران قد تمتلك السلاح النووي عام 2010 في حال عدم اتخاذ اي اجراء لوقف انشطتها، الامر الذي يشكل «تهديدا لوجود اسرائيل».

ضابط اسرائيلي يتحدث عن ازدهار تهريب الاسلحة الى غزة

■ تل أبيب ـ يو بي أي: قال ضابط إسرائيلي كبير امس الثلاثاء ان الفلسطينيين هربوا نحو طن ونصف الطن من المتفجرات الى قطاع غزة منذ الانسحاب الاسرائيلي من القطاع. ونقلت صحيفة «يديعوت احرونوت» عن الضابط قوله أمام اجتماع للجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي انه منذ الانسحاب من قطاع غزة الصيف الماضي تم تهريب طن ونصف الطن من المتفجرات الى القطاع.

وأضاف الضابط ان التهريب يزدهر في قطاع غزة بالرغم من الجهود المصرية الكبيرة لإحباط هذه النشاطات، وبالرغم من عدد من العمليات الناجحة لإحباط محاولات التهريب عبر محور فيلادلفيا ومعبر رفح.

وقال الضابط ان غزة «تتسلح». وأضاف ان الجيش الإسرائيلي يعلم بتهريب 12 صاروخ غراد الى غزة بالإضافة الى عشرات قذائف ألـ«أر بي جي» وصواريخ أخرى.

منظمة العفو تتهم الجنود والمستوطنين الاسرائيليين بقتل فلسطينيين «دون وجه حق»

■ لندن ـ اف ب: اتهمت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي للعام 2006 الجنود والمستوطنين الاسرائيليين بارتكاب «حوادث قتل دون وجه حق» وانتهاكات اخرى بحق الفلسطينيين، منددة بافلات الجنود والمستوطنين من العقاب.

وذكرت المنظمة المدافعة عن حقوق الانسان في تقريرها الصادر في مقرها في لندن ان «الجنود والمستوطنين الاسرائيليين الذين يتحملون المسؤولية عن حوادث قتل دون وجه حق وغيرها من الانتهاكات ضد الفلسطينيين يتمتعون بصفة عامة بالحصانة من العقاب».

واشارت بصورة خاصة الى ان «بعض الاطفال الفلسطينيين من بين الذين قتلوا على ايدي الجنود الاسرائيليين».

وتابع التقرير انه «كان من النادر اجراء تحقيقات او اقامة دعاوى قضائية على مرتكبي هذه الجرائم ولم تفض مثل هذه الدعاوى الى الادانة في اغلب الحالات».

واوضح ان «المحاكمات امام المحاكم العسكرية لم تف في كثير من الحالات بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة».

وجاء في التقرير «في المقابل استخدمت اسرائيل كل الوسائل المتاحة لها بما في ذلك الاغتيال والعقاب الجماعي وغير ذلك من الاجراءات التي تنتهك القانون الدولي ضد الفلسطينيين الذين نفذوا هجمات على الاسرائيليين او الذين يشتبه بضلوعهم سواء في شكل مباشر او غير مباشر في هذه الهجمات». وذكر التقرير ان اسرائيل «استخدمت وسائل شتى قضائية وغير قضائية لمعاقبة الفلسطينيين بشكل فردي وجماعي على عمليات قتل الاسرائيليين بينما حرم الضحايا الفلسطينيون من العدالة والانتصاف».

وندد التقرير بـ«تواتر هجمات المستوطنين الاسرائيليين على المزارعين الفلسطينيين حيث دمروا بساتينهم ومنعوهم من زراعة ارضهم».

وجاء فيه «شن المستوطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية هجمات متكررة على الفلسطينيين وممتلكاتهم ودمروا المحاصيل وقطعوا او احرقوا اشجار الزيتون ولوثوا خزانات المياه ومنعوا المزارعين من زرع اراضيهم لارغامهم على مغادرتها».

واتهمت منظمة العفو القوات الاسرائيلية «باعتقال الاف الفلسطينيين في شتى انحاء الاراضي المحتلة للاشتباه بارتكابهم جرائم امنية». كما نددت في المقابل «باستمرار سجن الاسرائيليين الذين يعترضون على اداء الخدمة العسكرية بدافع من الضمير لرفضهم الخدمة في الجيش».

وتطرق التقرير الى وضع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية فذكر انه «لم يتم التحقيق بشكل واف في مزاعم تعرض المحتجزين للتعذيب وسوء المعاملة واحتجز ما يقرب من الف فلسطيني رهن الاعتقال الاداري دون تهمة او محاكمة خلال العام وفرضت قيود مشددة على زيارات الاسر للمحتجزين الفلسطينيين».

قال انه رئيس حكومة وليس زعيم حركة وطالب بتحويل اموال الفلسطينيين المحتجزة في اسرائيل

هنية: انسحاب اسرائيل الى حدود حزيران 1967 سيفتح الباب امام السلام

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

قال رئيس الحكومة الفلسطينية اسماعيل هنية لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية في حديث ادلى به للصحيفة ونشرته امس الثلاثاء انه اذا انسحبت اسرائيل الى خطوط ما قبل الرابع من حزيران (يونيو) من العام 1967 فان السلام سيعم في المنطقة، لافتا الى ان حركة المقاومة الاسلامية (حماس) على استعداد للتوقيع على هدنة طويلة الامد مع الاحتلال الاسرائيلي، شريطة ان تلتزم اسرائيل بالهدنة، الامر الذي يتيح لحماس تمديد فترة الهدنة من وقت لاخر.

وقال رئيس الحكومة الفلسطينية ايضا في حديثه للصحيفة الاسرائيلية الذي تم في مكتبه في حي تل الهما في مدينة غزة انه يستغرب قرار الحكومة الاسرائيلية بعدم التعاون مع وزراء حكومة حماس في المجالات الحياتية اليومية، لافتا الى ان احتياجات الشعب الفلسطيني المحاصر تحتم على الحكومة الاسرائيلية التعامل مع الحكومة الفلسطينية بمعزل عن المعتقدات السياسية لحركة حماس. وفي معرض رده على سؤال حول رفض حماس المبادرة السعودية التي عرضت في مؤتمر القمة العربية في بيروت في اذار (مارس) من العام 2002 قال هنية ان هذا الامر لا يعني اسرائيل، وهو موضوع عالق بين الفلسطينيين وبين الدول العربية.

وقال الصحافي الاسرائيلي داني روبنشتاين، المحلل للشؤون الفلسطينية الذي اجرى اللقاء مع هنية ان رئيس الوزراء الفلسطيني عبر عن امتعاضه واستيائه الشديدين من ان الاسرائيليين يسمون الحكومة الفلسطينية بحكومة حماس، لافتا الى ان الحكومة التي يرأسها تمثل جميع قطاعات الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. كما طالب هنية خلال اللقاء الحكومة الاسرائيلية تحويل الاموال التي تجبيها من الفلسطينيين، وقال ان قرار الحكومة الاسرائيلية بتحويل مبلغ من المال للفلسطينيين بهدف شراء الدواء للمستشفيات، هو قرار لا يحمل معاني بالمرة لان الاموال التابعة للفلسطينيين والتي تحتجزها اسرائيل بأمر مباشر من رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت اكثر بكثير من المبلغ الذي سيحول الى السلطة الوطنية الفلسطينية لشراء الادوية. اما فيما يتعلق بمبادرة الاسرى السياسيين القابعين في سجون الاحتلال الاسرائيلي والتي يقودها المناضل مروان البرغوثي فقال رئيس الحكومة الفلسطينية ان المبادرة بحاجة الى دراسة علمية ومعمقة قبل الرد عليها ايجابا او سلبا.

وقال الصحافي الاسرائيلي انه خلال اللقاء مع رئيس الحكومة هنية تواجد في المكان المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية الدكتور غازي حمد، الذي صرح انه خلافا للدعاية التي تعمل الدولة العبرية على نشرها بان شعبية حركة حماس انخفضت في الايام الاخيرة بسبب الحصار وعدم دفع الرواتب، فان حماس قامت بحملة جمع تبرعات في الشارع الفلسطيني وتمكنت خلال عدة ايام من جمع اكثر من 250 الف دولار امريكي، وقال للصحافي روبنشتاين هل رأيت حالة مشابهة ان الشعب الذي لا يتلقى الرواتب يقوم بالتبرع لحكومته بدل التظاهر ضدها.

واضاف انه مع مرور الوقت فان حركة حماس ستدرس تغيير ايديولوجيتها، الا انها لن تفعل ذلك تحت طائل التهديد والوعيد من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي والدولة العبرية.

الزهار بدأ جولة اسيوية تستمر اسبوعين

مشادة بين وزير الخارجية وشرطي عند معبر رفح بسبب تأخر الرواتب

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

وقعت امس مشادة كلامية بين احد افراد الشرطة على معبر رفح وبين وزير الشؤون الخارجية الدكتور محمود الزهار الذي بصق في وجه ذلك الشرطي بعد ان سمعه يطلب من سائق سيارة الـ(vip) التي ستقله الى الطرف المصري من المعبر ان يسأله عن موعد صرف الرواتب للموظفين.

وقال سمير ابو نحلة مدير المعبر لـ«القدس العربي» ان المشادة الكلامية التي تخللها بصق الزهار في وجه ذلك الشرطي بدأت عندما سمع الاخير الشرطي يقول لسائق سيارة الـ(vip) التي ستنقله الى الطرف المصري من المعبر «قله يدبر لنا المعاشات في هالسفرات اللي بيسافرها».

واوضح ابو نحلة بان تلك الكلمات سمعها الزهار فاستشاط غضبا وصرخ في ذلك الشرطة قائلا له «انت غير مربى» وبصق في وجهه حسب التقارير التي رفعت من افراد الشرطة الذين كانوا متواجدين في المكان لادارة المعبر.

وتدخل حراس المعبر وسحبوا الشرطة من وجه الزهار بعد ان كادت المشادة الكلامية التي تخللتها شتائم من الطرفين ان تتحول الى عراك بالايدي.

وبعد ان استقل الزهار السيارة اتصل عبر هاتفه الخليوي وطلب من الذي رد على اتصاله ان يربوا ذلك الشرطي وقال له «ربوه شرعا»، وذلك حسبما ابلغ سائق سيارة الـ(vip) ادارة المعبر.

ومن الجدير بالذكر ان الشرطي كشف للزهار عن اسمه الرباعي بعد ان هدده الاخير بان يتخذ اجراءات ردعية بحقه، وذلك في اطار تحدي الشرطي لوزير الشؤون الخارجية.

واكد ابو نحلة بعد مرور وقت قصير من تلك الحادثة حضر للمعبر حوالي 50 مسلحا من كتائب القسام والقوة الخاصة التي شكلتها وزارة الداخلية، ومشيرا الى انهم تواجدوا في محيط المعبر لمدة 45 دقيقة.

ومن جهته طالب احد المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية الجهات المختصة بالتحقيق الفوري مع الشرطي الذي يعمل على معبر رفح الحدودي الفاصل بين قطاع غزة والأراضي المصرية «لقلة أدبه وتصرفه بشكل غير لائق» مع وزير الشؤون الخارجية الدكتور محمود الزهار أثناء عبوره المعبر صباح امس.

وقال احد افراد الشرطة ان زميلاً لهم سأل الزهار أثناء سفره امس في جولة خارجية عن موعد صرف الرواتب ولكن الاخير لم يمتنع عن إبداء استيائه من الشرطي وقام باهانته والبصق عليه.

ومن جهة أخرى أكد المستشار الإعلامي لوزير الخارجية طاهر النونو في اتصال هاتفي بوكالة «فلسطين برس» أن الحادث وقع عندما سأل احد العاملين وزير الخارجية عن موعد صرف الرواتب وقال له «انتم رايحين تجيبوا مصاري ولا شو»، مما أثار حفيظة الزهار وقام بالرد عليه.

ونقل عن مصدر في وزارة الشؤون الخارجية ان أحد رجال الشرطة الفلسطينية المتواجدين على معبر رفح أساء الأدب في التعامل مع وزير الخارجية، واستهزأ به وبالحكومة الفلسطينية، وحاول إهانته وسخر من الحكومة ومجهوداتها وتصرف «بقلة أدب كبيرة» مع الوزير، مما ادى لتلك الحادثة.

وأكد المصدر أن وزارة الخارجية ستطالب بالتحقيق الفوري في هذا الحادث، وطالب بتوقيف الشرطي والتحقيق معه من قبل وزارة الداخلية، وأبدى رفضه لأسلوب التعامل «قليل الأدب» الذي تعامل به الشرطي مع وزير الخارجية.

وأكد المصدر أن كافة الإجراءات في المعبر تمت بسهولة وبتعاون وتقدير من كافة رجال الشرطة والمسؤولين في المعبر، الذي أبدوا احتراما وتقديرا كبيرين للدكتور الزهار، ولم يعكر صفوها إلا هذا الحادث الغريب والمستهجن، مشيرا الى أن الضباط والمسؤولين في المعبر اعتذروا للوزير الزهار، وأكدوا أنه تم إيقاف الشرطي عن العمل، وهو ما نفاه مدير المعبر.

وأكد المصدر أن وزارة الخارجية تؤكد على مطلبها في محاسبة ومعاقبة الشرطي الفلسطيني قانونيا، بما يكفل عدم تكرار هذه الحادثة المشينة.

وغادر الزهار امس قطاع غزة عبر معبر رفح برفقه وفد من الخارجية الفلسطينية للقيام بجولة تشمل عدة دول في شرق أسيا من بينها ماليزيا وأندونيسيا والصين وسيرلانكا وقد تشمل بروناي.

وأعلن طاهر النونو مدير دائرة الإعلام في وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية امس أن الوزير الدكتور محمود الزهار بدأ امس جولة آسيوية تستمر لأكثر من أسبوعين.

وقال النونو إن الوزير الزهار والوفد المرافق له سيبدأ زيارته الى اندونيسيا ثم الى ماليزيا والصين وسيرلانكا بينما ستكون محطته الأخيرة ايران، مشيرا الى أن الزهار سيلتقي كبار مسؤولي الدول التي سيزورها في محاولة لحشد دعم للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس وتواجه أزمة مالية واقتصادية خانقة بفعل الحصار الدولي المفروض عليها.

وتعد هذه هي الجولة الثانية للدكتور الزهار بعد توليه منصب وزير الخارجية حيث كانت جولته الأولى في عواصم عشر دول عربية وهي مصر وسورية والبحرين والإمارات وقطر والكويت وليبيا والسودان واليمن والسعودية حيث استمرت زيارته في حينها اثنين وعشرين يوما.

بريطانيا تطالب اسرائيل بتعويض عن قتل اثنين من مواطنيها

■ القدس ـ رويترز: قالت متحدثة باسم سفارة بريطانيا ان المدعي العام لبلادها ضغط على اسرائيل لسداد تعويضات لاسرتي بريطانيين قتلهما جنود اسرائيليون في غزة بالرصاص عام 2003 . وأحجمت المتحدثة عن الافصاح عن قيمة التعويضات المطلوبة أو عن رد فعل المسؤولين الاسرائيليين على هذا الطلب. وطلبت اسرتا الضحيتين من المدعي العام بيتر غولدسميث بحث ما اذا كان من الممكن توجيه اتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد الجنود الاسرائيليين بموجب معاهدة جنيف. وأصيب نشط السلام توم هيرندال (22 عاما) بطلق ناري في رأسه في غزة في نيسان (ابريل) عام 2003 كما أطلق أحد أفراد الجيش الاسرائيلي الرصاص على المصور جيمس ميلر (34 عاما) وهو أب لاثنين بعد ذلك بأسابيع. وقال غولدسميث قبل زيارته لاسرائيل انه يريد معرفة المزيد عن ملابسات القضيتين قبل تحديد ما ان كان سوف يقيم دعاوى من بريطانيا.

والتقى غولدسميث الاثنين مع وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفني ووزير العدل حاييم رامون. وقالت المتحدثة باسم السفارة «بحث مسألة (سداد) تعويضات للأسر... المناقشات ما زالت مستمرة... ولن نخوض في مزيد من التفاصيل». وقال مارك ريجيف المتحدث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية ان غولدسميث أثار الموضوعات «التي تهمه واستمعنا اليها باهتمام».

وأضاف «أثرنا معه (الموضوعات) التي تهمنا ايضا» وتابع أن المحاكم حققت في هاتين الواقعتين وتعاملت معهما. وقال ريجيف «هذه القرارات ليست قرارات سياسية بل هي قرارات اتخذتها الاجهزة القانونية والقضائية المعنية».

وقالت السفارة البريطانية ان غولدسميث سيعقد اجتماعات أخرى مع مسؤولين اسرائيليين في وقت لاحق هذا الاسبوع. وأدانت محكمة اسرائيلية تيسير هايب وهو جندي بدوي من العرب بالقتل الخطأ لهيرندال في العام الماضي. وفي نيسان (ابريل) توصل استجواب أجرته هيئة للمحلفين في لندن الى أن هيرندال قتل عمدا. وتوصل استجواب اخر قام به محلفون في لندن في الشهر الماضي فيما يتعلق بمقتل ميلر الى رفض حكم بشأن القتل غير المشروع وخلص الى أن ميلر قتل أثناء تصويره فيلما وثائقيا عن الاطفال الفلسطينيين الذين يعانون من الصراع مع اسرائيل. وقال شهود خلال الاستجواب ان جنودا اسرائيليين أطلقوا الرصاص على ميلر من مسافة قريبة بالرغم من أنه كان يضع شارة الصحافيين ورفع راية بيضاء. وبرأ الجيش الاسرائيلي في نيسان (ابريل) عام 2005 ضابطا اكتفي بالاشارة اليه باسم (لفتنانت اتش) من ارتكاب أي جرم فيما يتعلق بمقتل ميلر مما أثار احتجاجا رسميا من الحكومة البريطانية.